مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: التوظيف السياسي للقضايا والتطورات الدولية كذريعة للتدخل الإنساني
اسم الكاتب: د. لؤي صيوح، د. طه حاج طه، لؤي أبو حسين
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5213
تاريخ الاسترداد: 2026/05/15 05:05 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (6) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (6) 2018

التوظيف السياسي للقضايا والتطورات الدولية كذريعة للتدخل الإنساني

الدكتور لؤي صيوح*
الدكتور طه حاج طه**
لؤي أبو حسين***

(تاريخ الإيداع 3 / 10 / 2018. قُبِل للنشر في 10 / 12 / 2018)

□ ملخّص □

إن الدول الكبرى تحاول وبشكل متواصل البحث عن طرق مُبتكرة تتيح لها التدخل المشروع في شؤون الدول الأخرى لذلك عملت جاهدة لإيجاد وطرح مفاهيم ومظاهر مُستحدثة على الساحة الدولية، كمفاهيم الدول الفاشلة، الفوضى الخلاقة، الربيع العربي، والعمل على توظيفها سياسياً بما يتيح لها التدخل في الدول الأخرى، وقد خلص البحث إلى أن الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، تعمل على استغلال قضايا حقوق الإنسان، ومسألة تهديد السلم والأمن الدوليين وتحويلهما إلى أداة للابتزاز والضغط على بعض الدول دون غيرها لتبرير فكرة التدخل الإنساني حيث تُسخر هذه الدول عوامل قوتها ونفوذها للتأثير على منظمة الأمم المتحدة وتوظيفها وتكييف قرارتها بما يخدم مصالحها ومصالح حلفائها الغربيين، تاركين الدول الضعيفة تعيش حالات من النزاع والفوضى والفشل.

الكلمات المفتاحية: التدخل الإنساني–التوظيف السياسي–الدول الفاشلة–الفوضى الخلاقة–الثورات الملونة.

*أستاذ مساعد –قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.
** مشرف مشارك.
***طالب ماجستير –قسم الاقتصاد والتخطيط –كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (6) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (6) 2018

Political Recruitment Of International Issues And Developments As A Pretext For Humanitarian Intervention

Dr. Lowaysayyoh*
Dr. Taha Haj Taha**
Loway Abu Hussein***

(Received 3 / 10 / 2018. Accepted 10 / 12 / 2018)

□ ABSTRACT □

The great powers are constantly trying to find innovative ways to intervene in the affairsof other countries. Therefore, I have worked hard to find and introduce new concepts and manifestations on the international scene, such as the failed states, the creative chaos, the Arab Spring, The research concluded that the major countries, especially the United States of America, are working to exploit human rights issues and to threaten international peace and security and turn them into a tool of blackmail and pressure on some countries to justify the idea of humanitarian intervention. Its power and influence to influence and employ the United Nations and adapt its decision to serve its own interests and the interests of its Western allies, leaving weak states living in situations of conflict, chaos and failure.

Key words: humanitarian intervention - political recruitment - failed states - creative chaos - color revolutions.

***Assistant Professor- Department Of Economics And Planning- Faculty Of Economics- Tishreen University- Lattakia- Syria.**
****Co- Supervisor.**
*****Postgraduate Student - Department Of Economics And Planning - Faculty Of Economics - Tishreen University - Lattakia– Syria.**

مقدمة:

برز مصطلح التوظيف السياسي في مجال العلاقات الدولية نتيجة إمكانية استغلال الأحداث الدولية استغلالاً نفعياً لصالح قوى مختلفة تحاول بلورة الأحداث بشكل يخدم أهدافها وتغليف هذه الأهداف بغلاف الدفاع عن حقوق الإنسان حيث كانت ولا تزال التطورات الدولية تمثل مصدر قلق للعديد من القوى المختلفة التي تحاول دائماً توظيف تلك التطورات بما يخدم مصالحها من خلال استحداث آليات ووسائل تحاول من خلالها الوصول لأغراضها المختلفة حتى لو تناقضت مع ما هو معلن بالفعل، وكان الحقل الأكثر خصوبة لذلك التوظيف هو حقل حقوق الإنسان وحرياته فكانت تتعالى الأصوات من جانب للدفاع عن تلك المفاهيم، بينما تقوم نفس تلك الأصوات على الجانب الآخر باستغلال المواقف لصالحها بغض النظر عن المبادئ الأخلاقية والشعارات المرفوعة، وبالتالي تظهر إشكالية توظيف قضايا حقوق الإنسان توظيفاً سياسياً يهيئ للدول الكبرى ذريعة التدخل في شؤون الدول الأخرى بحجة حماية حقوق الإنسان.

مشكلة البحث:

تظهر في العلاقات الدولية تناقضات عديدة بين المبادئ الأخلاقية المعلنة والسياسات الحقيقية المُتبعة في قضايا دولية قد توظف سياسياً لصالح قوى معينة من أجل تحقيق مصالحها، وبالتالي تظهر إشكالية توظيف القضايا والتطورات الدولية، وعلى رأسها قضايا حقوق الإنسان، توظيفاً سياسياً بهدف التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى لاعتبارات إنسانية، وقد يختلف هذا التوظيف من قوى إلى أخرى حسب أهدافها الخاصة، وهنا يُطرح التساؤلات التالية كيف يلعب التوظيف السياسي دوراً مهماً في تكييف القضايا والتطورات المُستجدة على الساحة الدولية، من قبل الدول الكبرى بما يحقق مصالحها المختلفة؟

هل التدخل الإنساني يستند إلى قيم إنسانية واخلاقية تبرر اللجوء إليه، ام أنه حجة تتذرع بها الدول الكبرى وتغلفها بطابع إنساني لتحقيق مصالحها الخاصة؟

أهمية البحث وأهدافه:

يهدف البحث إلى توضيح ماهية التدخل الدولي الإنساني، والتأكيد على صعود أهمية مصطلح التوظيف السياسي في مجال العلاقات الدولية من خلال إمكانية استغلال الأحداث استغلالاً نفعياً لصالح قوى مختلفة تحاول بلورة الأحداث بشكل يخدم أهدافها وتغليف هذه الأهداف بغلاف الدفاع عن حقوق الإنسان، كما يبين البحث الكيفية التي يتم من خلالها تكييف المفاهيم والتطورات الدولية وتوظيفها كذريعة للتدخل.

فرضيات البحث:

هناك علاقة طردية بين طبيعة الأهداف والمصالح الاستراتيجية للدول الكبرى وبين التدخل الدولي الإنساني.

وجود علاقة طردية بين عملية التوظيف السياسي لتطورات وتحولات المجتمعات الذاتية والبينية، وبين الرغبة بالتدخل الدولي الإنساني.

منهجية البحث:

يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي، لأنه الأكثر استخداماً وملائمة في دراسة القضايا ذات البعد السياسي والإنساني، وباعتباره منهجاً مناسباً للقيام بالوصف التحليلي المنظم لظاهرتي التدخل الإنساني، والتوظيف السياسي.

النتائج والمناقشة:

1 ماهية التدخل الدولي الإنساني:

يعكس التدخل الدولي بشكل عام علاقات القوة بين الدول، ويوضح من هم الفاعلين الدوليين على الساحة الدولية فالدولة القوية، توظف إمكاناتها وتجعلها على أهبة الاستعداد في حال تعرضت أياً من مصالحها، أو مصالح حلفائها للخطر، كما تختلف دوافع هذه الدول فيما بينها لتحديد سبب اتخاذها لقرار التدخل في شؤون الدول الأخرى، فقد يكون تدخل دولة في شؤون دولة أخرى ناتجاً عن دوافع أمنية، أو اقتصادية، أو أيديولوجية، أو حتى لتحقيق المكانة الدولية، فالتدخل يصنف إلى عدة أشكال من حيث الهدف منه، فقد يكون التدخل سياسياً وذلك إذا كان الهدف منه تحقيق غاية سياسية معينة، وقد يكون اقتصادياً إذا كان الهدف منه تحقيق غاية اقتصادية، والتدخل الإنساني هو أحد صور التدخل من حيث الهدف، فهو يحصل في سبيل تحقيق غاية محددة، كما هو معلن، وهي حماية حقوق الإنسان لذلك يقال بأنه تدخل إنساني، وعليه فإن المقصود بالتدخل الدولي الإنساني أو "التدخل الإنساني" ذلك التدخل الذي يتخذ طابعاً عسكرياً بموجبه تقوم قوات دولة أو دول بالتدخل في دولة أخرى لأغراض إنسانية وفق القرارات الدولية أو بمبادرة إقليمية، كما حدث في العراق عام 1991، والصومال في إطار ما سمي بعملية "إعادة الامل" عام 1992 والتدخل في كوسوفو عام 1999، وفي العراق في إطار ما سمي بعملية "تحرير العراق" عام 2003، وفي ليبيا تحت مسمى "فجر أوديسا" عام 2011(العزاوي، 2008).

ورغم افتقار الأدبيات السياسية والقانونية لتعريف متفق عليه لمفهوم التدخل الإنساني، إلا أن عدداً من الباحثين السياسيين والقانونيين قدموا محاولات عديدة لتعريفه:

يرى **ماريو بيتاتي**Bettati أن التدخل الإنساني هو "قيام دولة بتنفيذ عمليات عسكرية مسلحة لإنقاذ مواطنيها على أرض دولة ثانية، نتيجة خطر مؤكد ومباشر تتسبب فيه سلطات الدولة الثانية أو جهات أخرى".

أما بالنسبة **لريتشارد باكستر**Baxter فإن التدخل الإنساني هو "استخدام القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد دولة أخرى لحماية رعاياها مما يتعرضون له من موت أو أخطار جسيمة"، حيث يمكن أن يستهدف فعل التدخل، حسب باكستر، حماية رعايا الدولة التي تقوم بتنفيذه عن طريق ترحيلهم من الدولة التي يتعرضون فيها لخطر الموت(الهنداوي، 1997) وهو ما يتفق مع التعريف الذي قدمه **محمد طلعت الغنيمي**، بأن التدخل الإنساني "هو قيام دولة ما بتنفيذ عمليات عسكرية مسلحة لإنقاذ رعاياها في أرض ثانية لقيام خطر مؤكد ومباشر تتسبب فيه سلطات الدولة الثانية"(خولي، 2011).

بالنظر إلى ما قدمه الباحثون بشأن تعريف التدخل الدولي الإنساني فيما سبق، نلاحظ أنهم قصروا التدخل الإنساني على حماية رعايا الدولة في الخارج، وهو ما اصطلح عليه "**التدخل لصالح الإنسانية**"، ولا شأن لهم بتقديم الحماية لمواطني دولة ما يتعرضون للأذى من قبل دولتهم.

ولكن الكثير من الفقهاء والباحثين ربط مفهوم التدخل الدولي الإنساني بالانتهاك الصارخ والمنظم لحقوق الإنسان ومن ثم يمكن استخدام القوة المتاحة للدفاع عن حقوق الانسان الأساسية التي تتعرض لانتهاكات جسيمة، دون تمييز بين المواطنين أو الرعايا ومنهم:

محمد يعقوب عبد الرحمن، الذي يعتبر أن التدخل الدولي الإنساني هو "عمل إرادي ومنظم تقوم به وحدة سياسية دولية سواء كانت دولة أو مجموعة من الدول، أو منظمة دولية عالمية أو إقليمية بوسائل الإكراه والضغط التي تشمل جميع أشكال الضغط السياسي والاقتصادي والدبلوماسي والعسكري أو بعضها من أجل وقف الانتهاكات الصارخة والمنظمة لحقوق الإنسان الأساسية في دولة معينة، في حال عدم قدرة الأخيرة على حماية مواطنيها وكذلك من يقيمون فيها أو عدم رغبتها في ذلك، أو في حال قيام الدولة المذكورة نفسها معاملتهم بقسوة واضطهاد، معاملة تتنافى مع المبادئ والقوانين الإنسانية(الرحمن، 2004).

كذلك يعتبر**إبراهيم الدراجي** أن التدخل الدولي الإنساني هو "استخدام للقوة المسلحة من جانب أحد أشخاص القانون الدولي ضد إحدى الدول، بسبب الانتهاكات الوحشية الواسعة النطاق التي يتم ارتكابها من قبل سلطات تلك الدولة أو بتسهيل منها وبصورة عمدية ومتكررة ضد جماعات من الأفراد، سواء من المواطنين أو من الأجانب المقيمين على اقليمها"

ويعرفه **ستويلStowell** بأنه "قيام دولة أو مجموعة دول باستخدام القوة العسكرية بهدف حماية مواطني الدولة محل التدخل من المعاملة القاسية التي يتعرضون لها، والتي تتناقض مع معايير العدالة والحكمة التي تعتمده الدولة المتدخلة"، كما يعرفه **سان ميرفيSean Murphy** أنه "التهديد باستخدام أو الاستخدام الفعلي للقوة بواسطة دولة أو مجموعة من الدول أو منظمة دولية بصفة أساسية، بغرض حماية مواطني الدولة المستهدفة من الحرمان الواسع لحقوق الإنسان المعرفة دولياً" (خولي، 2011)

ويعتبر بعض الباحثين أن التدخل الدولي الإنساني حق يعلو فوق سيادة الدول عند انتهاك هذه الأخيرة الحقوق الأساسية لمواطنيها، ومنهم **روجيرRougier** الذي عرف التدخل الدولي الإنساني بأنه "حق ممارسة الرقابة الدولية من قبل إحدى الدول على أفعال مخالفة لقوانين الإنسانية، تقع في نطاق سيادة دول أخرى، وتعمل على تنظيم سيرها الوظيفي على نحو قانوني، فالسيادة الأجنبية تحل محل السيادة الوطنية، وذلك باسم التضامن الإنساني من أجل القيام بالوظيفة التي أهملتها الحكومة المدنية"(حسان، 2004).

وكذلك عرفه ارنتز**Arntz** بأنه "قيام دولة أو مجموعة دول في التدخل في شؤون دولة أخرى انتهكت حقوق الإنسان أثناء ممارستها لسيادتها، سواء كان ذلك بإجراءات تضر وتؤثر على دولة أخرى، أو بالمزايدة في القسوة وعدم العدالة مما يعد وصمة عار في حضارتنا، ومن ثم فحق التدخل يمارس قانوناً، لأن حق الإنسانية والمجتمع الإنساني يعلو على حق السيادة واستقلال الدول"(حسان، 2004).

وهناك من أعطى التدخل الإنساني مفهوماً أكثر شمولاً، عندما لم يتم ربطه فقط بحماية حقوق الأنسان الأساسية بل بكل ما يصيب الذات الإنسانية من أخطار سواء كانت من صنع الأنسان أو من صنع الطبيعة فقد اعتمدت **وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة** مفهوماً للتدخل الإنساني يقوم على أساس تقديم المساعدات الإنسانية إلى ضحايا الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان، بما في ذلك حالات الطوارئ المعقدة، على أساس قصير الأجل أو أساس طويل الأجل(المرعشي، 2016).

كما أن الفقه الدولي أختلف في تحديد مفهوم التدخل الدولي الإنساني بين من يدافع عن مفهوم ضيق للتدخل الإنساني وبين من يدافع عن مفهوم واسع له.

1.1 المفهوم الضيق للتدخل الدولي الإنساني:

يتجه أنصار هذا المفهوم نحو حصر التدخل الدولي الإنساني في ذلك التدخل الذي يقتصر تنفيذه على استخدام القوة العسكرية، فاستخدام القوة العسكرية يمثل الأساس الذي يستند إليه هذا النوع من التدخلات، وحجتهم في ذلك أن الوسائل غير العسكرية كالوسائل الاقتصادية أو السياسية، تحتاج إلى وقت لكي تحقق أهدافها الخاصة بإنقاذ الأفراد الذين يتعرضون في دول أخرى للموت، الأمر الذي يحد من جدوى اللجوء إليها، وتجعل من التدابير العسكرية أمراً لا غنى عنه لإنقاذ هؤلاء الافراد وهو ما سبق أن عبر عنه باكستر Baxter عندما وصف التدخل الدولي الإنساني بأنه كل استخدام للقوة من جانب أحد الدول ضد دولة أخرى لحماية رعايا هذه الأخير مما يتعرضون له من موت أو أخطار جسيمة(خولي، 2011).

غير أن محكمة العدل الدولية رفضت هذا النوع من التدخلات، باعتبار أنه لا يمكن أن يكون التدخل العسكري الذي تقوم به دولة أخرى تدخلاً انسانياً مشروعاً، لأنه يمثل حالة غير مشروعة لاستخدام القوة وفقاً لقواعد القانون الدولي ويتفق البعض على أن التفسير الضيق للتدخل الإنساني قد يتفق مع المرحلة السابقة لإنشاء منظمة الأمم المتحدة حين كانت الحرب وسيلة مشروعة ومقبولة لتسوية النزاعات الدولية، غير أنه لا يتفق مع المرحلة اللاحقة لأبرام الميثاق عام 1945 حيث تم حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية إلا في حالتين هما حالة تدابير الأمن الجماعي التي يتخذها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق، وحالة الدفاع المشروع استناداً إلى المادة 51 من الميثاق(الشاهين، 2004).

1.2 المفهوم الواسع للتدخل الدولي الإنساني:

إن الاتجاه المدافع عن المفهوم الواسع للتدخل الإنساني لا يربط بين التدخل الذي يتم لأغراض إنسانية وبين استخدام القوة المسلحة، فهذا النوع من التدخل يمكن أن يتم بوسائل أخرى غير اللجوء إلى القوة، كاستخدام وسائل الضغط السياسي أو الاقتصادي أو الدبلوماسي، فكلما كان الهدف من هذه الوسائل هو حمل إحدى الدول على الكف عن انتهاك حقوق الإنسان، كلما أمكن اعتباره تدخلاً دولياً انسانياً.

ومن مؤيدي هذا الاتجاه، اوليفير كورتن Olivier Corten وبيار كلين Pierre Kleinوذلك من خلال ادراجهما لمفهوم التدخل الإنساني تحت العديد من الوسائل أبرزها تنظيم الحملات الصحفية، توقيع الجزاءات الاقتصادية فرض القيود على بيع الأسلحة، منع إرسال مواد الإغاثة، اللجوء إلى تدابير القمع التي يتخذها مجلس الأمن طبقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة(الهنداوي، 1997)

أما ماريو بيتاتي Bettati فإنه ينظر إلى مبدأ التدخل الإنساني بمفهومه الواسع بمعنى التدخل الذي يتم دون اللجوء إلى القوة وإنما يمتد إلى إمكانية اللجوء إلى الوسائل الدبلوماسية بشرط وقف الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان كما يؤكد على مبدأ الضرورة ومبدأ النسبية، أي أن يكون التدخل العسكري نتيجة انتهاكات خطيرة لا غير، فضرورة التدخل تقدر بقدرها.

نلاحظ مما سبق أن مفهوم التدخل الدولي الإنساني في العلاقات الدولية، والذي يجيز التحرك واستخدام القوة العسكرية في كثير من الحالات لضمان حقوق الإنسان في دول أخرى، ترك ردود فعل متباينة ومتناقضة بين الفقهاء والمهتمين تناولت شرعية هذا التدخل وقانونيته، وشكله وجدواه، خصوصاً مع العديد من التدخلات التي تمت باسم الحفاظ على حقوق الإنسان وأثارت الكثير من التساؤلات والشكوك، ومنها التدخل في العراق وكوسوفو وأفغانستان وليبيا.

فالتدخل في الشؤون الداخلية للدول لاعتبارات إنسانية قد أخذ في الآونة الأخيرة، شكل النزعة الإنسانية المسلحة المتجسدة في بعث جيوش متعددة الجنسية لفرض احترام حقوق الإنسان في دول مختلفة، وتأديب حكوماتها لانتهاكها حقوق مواطنيها، وإن رأى البعض أن قضية التدخل الإنساني لحماية حقوق الإنسان هي شعور متنام بالمصير المشترك لكل بني الأنسان، فأن البعض الآخر يرى بأن التدخل الإنساني ما هو إلا عملية تبريرية توفر غطاء الشرعية لتدخل الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، في الشؤون الداخلية للدول الصغرى، وإن هذه التدخلات الإنسانية وإن كان ظاهرها لأسباب إنسانية، فإنها تخفي في طياتها أغراضاً سياسية ومصالحاً قد تتعدى المكان والزمان، لذلك يرى "هانس مورغينثو" أنه منذ عهد اليونان القديم إلى عصرنا الحالي تجد الدول منفعة بالتدخل في شؤون دولة أخرى لتحقيق مآربها ومصالحها، وأكد "جيمس روزنو" على أن السعي لتغيير البنية السياسية الداخلية للدولة المستهدفة هو أساس أي تدخل خارجي.

2 مفهوم التوظيف السياسي وعلاقته بالمفاهيم الأخرى:

2.1 مفهوم التوظيف السياسي:

يعد مفهوم التوظيف السياسي من الإشكاليات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والسياسية وذلك لما يمثله من تداخل مع بعض المفاهيم الأخرى مثل القوة والسلطة والنفوذ والتدخل الإنساني، كما تتعدد مستوياته وأهدافه وأسسه واختلاف النظرة إليه من كل جانب تبعاً لمجموعة من القيم والمبادئ التي يعتقد كل جانب خلافاً للآخر و يُعتبر مفهوم التوظيف السياسي أو كما يطلق عليه البعض "التلاعب السياسي" مفهوماً معقداً من حيث مستوياته وأسسه ووظائفه والأطراف المرتبطة به سواء السياسيين أنفسهم أو الموضوعات السياسية المختلفة فالتوظيف السياسي قد يكون توظيفاً على المستوى الداخلي للدولة، أي توظيف لقضايا الرأي العام داخل الدولة لتحقيق مزيد من السيطرة والسلطة، أو قد يكون على المستوى الخارجي من خلال استغلال قضايا خارجية لها تأثير على مسار العلاقات بين الدول، وقد يكون استغلالاً لموقف اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي أو فكري أو ديني.

ويُعرّف التوظيف السياسي "بأنه استخدام جهة ما لإحدى القضايا لتحقيق مصلحة سياسية معينة" أو "استفادة جهة معينة من حدث بعينه بغية الوصول إلى هدف سياسي خاص بها من خلال تغليفه بغلاف ديني أو أخلاقي أو فكري لاستغلال الموقف والتلاعب به لصالحها وذلك عن طريق استخدام آليات ووسائل مختلفة تتراوح بين أدوات السلم وأدوات الحرب"(Absattarov, 2014)، ويرى البعض أن مصطلح التوظيف السياسي يدل على معنى سياسي سلبي وذلك للأسباب التالية:

– كون الجهة التي استغلت القضية لا تتبناها حقيقة ولا تقول بها فعلاً، إنما تبنتها لمصلحة خاصة.

– أو كون القضية أخرجت من سياقها الحقيقي وأدخلت في سياق آخر لا علاقة له بها.

– أو كون القضية غير سياسية وأدرجت ضمن السياسة أي خرجت عن طبيعتها وحقيقتها(علي، 2017)

2.2 شروط التوظيف السياسي:

هناك عدة شروط يجب أن تتوافر في الجهة التي تستخدم قضية ما لتحقيق أغراض وأهداف خاصة بمصلحتها حتى يعتبر استخدامها للقضية مسيساً، ومن هذه الشروط:

– أن تكون تلك الجهة جهة سياسية أو مرتبطة بجهة سياسية بشكل ما، أما إذا كانت تلك الجهة غير سياسية أو غير مسيسة فلا يعتبر تناولها للقضية المعينة من باب التوظيف السياسي؛ لأنّها لا تسعى إلى هدف سياسي تبغي تحقيقه من وراء تبنيها للقضية المعينة.

– أن تكون تلك الجهة السياسية غير معنية بالقضية أساسا، كأن تكون غير متبنيه لها أو لا تدخل ضمن مجال عملها أو تتبناها ونقيضها أو مستعدّة للمساومة عليها بالتخلي عن رأيها فيها أو تتبنى بعضها وتترك بعضها الآخر مما لا ينفصل عن القضية أو غير ذلك مما يشعر بعدم عنايتها بالقضية لذاتها.

– أن تكون تلك الجهة مما عرف عنها ازدواجية الخطاب والكيل بمعيارين، ومما علم عنها أنها "مصلحية" نفعية غير مبدئية، تقول بالرأي ونقيضه، ولا تثبت على فكرة أو منهج أو غاية(علي، 2017)

هذه بعض الشروط التي يجب أن تلمس في الجهة حتى يقال عنها إنها توظف الأحداث والوقائع سياسيا أي تستغل قضية ما لتحقّق مصالحها السياسية الخاصة بها، وهذه الشروط تنطبق على سياسات الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية كفرنسا وبريطانيا وغيرها، في تعاطيها مع القضايا والأزمات الدولية، والتدخل فيها بما يخدم مصالحها ويحقق أغراضها.

2.3 التوظيف السياسي ومفهوم القوة:

يرتبط مفهوم التوظيف السياسي بمفاهيم سياسية متعددة من أهمها مفهوم القوة، والقوة كما عرفها الواقعيون هي التأثير على الأخرين وصولاً لأهداف محددة، وفي الفكر الاستراتيجي يقصد بها القدرة والفاعلية على توظيف المصادر المتاحة في فرض الإرادة وتحقيق الأهداف والمصالح والتأثير على الآخر، وهذا يتحدد بناء على مصادر القوة وعملية إدارة وتوظيف تلك المصادر، لذا فإن أياً من مصادر القوة لا يكتسب وزناً وتأثيراً بمجرد وجوده، وإنما يرتبط هذا الوزن والتأثير بالتدخل الواعي لتحويل مصادر القوة المتاحة إلى طاقة مؤثرة وسلاح فعال.

ويعتبر التوظيف السياسي أحد آليات القوة التي أوضحها "نيكولاس سبيكمان" في تعريفه للقوة بأنها المقدرة على تحريك الآخرين في الاتجاه المرغوب والذي يتحقق إما بالإقناع أو الإغراء أو المقايضة أو الإكراه او بأي وسيلة أخرى تتيحها الظروف(مقلد، نظريات السياسة الدولية، 1986)، ويتفق مفهوم التوظيف السياسي مع مفهوم القوة في أنهما وسيلة للوصول لأهداف معينة، هذه الأهداف يجب أن تكون محددة ومعروفة (مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، 2004)

كما يرتبط مفهوم التوظيف السياسي ببعض المفاهيم الأخرى المرتبطة أيضاً بمفهوم القوة ومنها مفهوم **السلطة** ومفهوم **النفوذ، والتأثير**، فالسلطة هي الوجه الأخر للقوة وهي بصفة عامة قوة ذات طابع نظامي مرتبط بمنصب أو وظيفة معينة معترف بها داخل المجتمع أو خارجه ويعطي لشاغلها حق إصدار القرارات ذات صفة الإلزام الشرعي للآخرين، ومن هنا يمكن أن ينبع التوظيف السياسي من خلال قوة منصب أو وظيفة معينة تعمل على توجيه المجتمع نحو قضية بطريقة معينة تخدم أهدافها ومصالحها،ويتداخل مفهوم التوظيف السياسي مع مفهوم "**النفوذ السياسي**" حيث يعني الأخير السيطرة عن طريق التفاعل الاجتماعي الذي تستخدم فيه وسائل الإغراء والترهيب والإقناع والهيمنة والإرغام والإكراه، وهذا يتضح في جانب "السيطرة" في مفهوم التوظيف السياسي، أما بالنسبة لمفهوم "**التأثير**" فيظهر التقارب جلياً بينه وبين مفهوم التوظيف السياسي، حيث يعد مفهوم التأثير أنه ممارسة القوة عن طريق الوسائل غير المباشرة أو غير الملموسة لتغيير السلوك أو الاتجاهات وهذا ما يظهر في مفهوم التوظيف لتحريك رأي معين في اتجاهات محددة.

ويرتبط مفهوم التوظيف السياسي أيضاً بمفهوم **التدخل الإنساني** الذي يشتمل على المساعدات الإنسانية والتدخل الدولي بشقية السلمي والعسكري، ويعتبر البعض أن التدخل الإنساني والتوظيف السياسي وجهان لعملة واحدة حيث يتم توظيف التدخل الإنساني توظيفاً سياسياً لتحقيق هدف الطرف ذو المصلحة، الطرف القوي الذي يعمل على حماية مصالحة بعيداً عن الأهداف الإنسانية المُعلنة.

وفي الحالات التي حدث بها تدخل إنساني، وصل العديد من الكتاب والباحثين إلى أن الدولة القوية عادة ما توظف إمكانات قوتها في حال تعرُّض مصالحها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية للخطر من أجل القضاء على مصادره تحت غطاء التدخل لاعتبارات إنسانيه، وهذا ما حدث في الحالة العراقية وفي الصومال وكوسوفو ومؤخراً في ليبيا وتشاد، ولولا هذه القوة لما تمكنت هذه الدولة من القيام بالتدخل أو حتى التفكير في إحداثه وتختلف دوافع الدول باختلاف مصالحها عند اتخاذ قرار التدخل، فقد يكون تدخل دولة في شؤون دولة أخرى ناتجاً عن دوافع أمنية أو اقتصادية أو أيديولوجية، أو لتحقيق المكانة الدولية(جاد، 2001)

3 توظيف الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لإضفاء شرعية التدخل:

تعمل الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على توظيف المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، لتوفير غطاء الشرعية على عمليات التدخل في شؤون الدول الأخرى بالاستناد إلى قرارات، وتقارير هذه المنظمات، بما يخدم سياساتها ويحقق مصالحها القومية في ساحة العلاقات الدولية.

3.1 منظمة الأمم المتحدة أداة للتوظيف السياسي:

أن انتهاء الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفيتي أتاح للولايات المتحدة الأمريكية مجموعة فرص ساعدتها على توظيف قدراتها التأثيرية لصالح تأمين نظام دولي أحادي القطب يؤمن انفرادها بالقيادة العالمية، وذلك من خلال توظيف الأمم المتحدة، ولاسيما مجلس الأمن الذي أصبح يعمل بفاعلية أكبر من السابق في معالجة العديد من المشكلات العالمية، لإضفاء الشرعية على أنماط سلوكها الأمر الذي جعل مجلس الأمن أداة في يد الولايات المتحدة(نافعة، 1995)

وتأسيساً على ذلك، فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية لجأت إلى الاستعانة بالأمم المتحدة التي كانت تُعّد الهيئة الشرعية الأولى في ظل نظام القطبية الثنائية، بقصد الحصول على الغطاء الشرعي القانوني لتحركها السياسي الخارجي وهذا يتضح في ضوء الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الأب) أمام الكونغرس في العام 1991، إذ قال فيه : "الآن يمكننا رؤية عالم جديد تكون فيه الأمم المتحدة متحررة من مأزق الحرب الباردة مستعدة لتحقيق الرؤية التاريخية لمؤسسيها، عالم ترى فيه الحرية، واحترام حقوق الإنسان مكاناً بين كافة الأمم(بريجينسكي، 2004)

ولذلك بدأت الولايات المتحدة الأمريكية، إعادة وضع المنظمة الدولية في دائرة الآليات التي يمكن أن تنفذ استراتيجيتها، ولا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة، إذ أصبح التركيز الأساس على مجلس الأمن بِعَدِه الجهاز التنفيذي الأهم، فبدأ الحديث عن دور جديد للأمم المتحدة، وصياغة مفاهيم أمنية – استراتيجية جديدة، ولاسيما إعادة تأكيد مفاهيم سابقة عن السلام، ومفهوم السيادة، والسلطان الداخلي للدول، فتحولت المنظمة إلى أداة لتوفير الغطاء الشرعي للتدخلات الأمريكية التي أعقبت مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وفي هذا السياق يقول الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة (بطرسغالي): "إنّي أخطأت كثيراً عندما تصورت أَن الأمم المتحدة تستطيع أن تؤدي دوراً قيادياً في العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة بمعزل عن التأثيرات الجانبية للولايات المتحدة، ولاسيما أن الولايات المتحدة الأمريكية قد سعت إلى أن تكون القطب الأوحد والأمم المتحدة خاضعة لإرادتها".

فالولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى توظيف الأمم المتحدة ولا سيما مجلس الأمن لفرض معايير دولية تتسم بالمراوغة كحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب ونشر الديمقراطية، وعلى نحو يتيح تكييفها وفق المصلحة الأمريكية في كل حالة على حدة، وهذا يتوافق مع ما أشار إليه الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون إلى: "أن وضع الولايات المتحدة

الأمريكية جنودها تحت قيادة الأمم المتحدة هو أمر غير مقبول، وعلينا أن نطوع الأمم المتحدة لدعم سياساتنا لا أن تكون مسؤولة عنها.

أما وارن كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق فيذهب إلى القول: "إن العمل متعدد الأطراف هو وسيلة وليس غاية في حد ذاته، والمسوغ الوحيد للاعتماد عليه هو عندما يؤدي ذلك إلى خدمة المصالح الأمريكية إن هذه الدولة لن تفوض أمور سياستها الخارجية لأي طرف أخر"(العال، 2009).

كما أشار الرئيس الأمريكي الأسبق بيلكلينتون في خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 27 / 9 / 1997 بالقول: "إنّنا سوف نعمل في إطار المشاركة مع الآخرين، وعن طريق المؤسسات المتعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة، وإنه لمن أولويات مصلحتنا القومية أَن نقوم بذلك، ولكن يجب أَن لا نتردد في العمل بطريقة ذات مغزى انفرادي، عندما تكون هناك تهديدات إزاء مصالحنا الحيوية أو مصالح حلفاءنا الأطلسيين، وهذا موقف كرره في عام 1999 وزير الدفاع ويليم كوهين، الذي صرح أن الولايات المتحدة الامريكية ملتزمة بـ "الاستخدام الفردي للقوة العسكرية" عندما تدافع عن مصالح حيوية، تشمل ضمان دخول غير ممانع إلى أسواق رئيسية، ومصادر الطاقة ومصادر استراتيجية.

إن الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها إلى إعادة تشكيل البيئة الدولية الجديدة وفقاً لأهدافها ومصالحها الكونية ترى أن النظام الدولي الذي نشأت في ظله الأمم المتحدة قد تغير تماماً، وأصبحت الرغبة الأمريكية تتجه نحو توظيف وتطويع منظمة الأمم المتحدة كأداة لإضفاء الشرعية على سياساتها الدولية ولا سيما بعد أن أصبح لها الثقل الأكبر في مجلس الأمن، والعمل على تقويض كافة المؤسسات الدولية والإقليمية التي تشكل عقبة في طريق الطموح الأمريكي، مع إفساح المجال أمام تجمعات وتحالفات جديدة تمثل الهيمنة الأمريكية.

3.2 دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز التدخل الدولي الإنساني:

تتعدد مجالات عمل المنظمات غير الحكومية، فمنها ما يختص بقضايا حقوق الإنسان: "كمنظمة العفو الدولية" و"هيومنرايتسووتش" ومنظمة "أطباء بلا حدود" و"اللجنة الدولية للصليب الأحمر"، والبعض الآخر منها يهتم بمجال التعليم والشؤون الاقتصادية مثل المنتدى الاقتصادي العالمي، وهناك أيضاً منظمات تعنى بالشؤون الاستراتيجية والأمنية مثل مجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية، والبعض الآخر منها يعنى بشؤون البيئة مثل منظمة السلام الأخضر، وهناك منظمات تعتني بشؤون الصحافيين عبر العالم كمنظمة مراسلون بلا حدود، وقد تم تصنيف تلك المنظمات وفقاً لوثائق الأمم المتحدة الصادرة في منتصف تسعينيات القرن العشرين على أنها "كيانات لا تهدف للربح أما بالنسبة لعضويتها فتتكون من الأشخاص الذين ينتمون لدولة واحدة أو مجموعة من الدول وهم الذين يتم الاتفاق فيما بينهم على هدف تلك المنظمة وآليات عملها بغض النظر عن تواجدهم في بقعة جغرافية واحدة من عدمه."

إن الدول الكبرى استطاعت توظيف المنظمات الدولية غير الحكومية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وخصوصاً النامية منها تحت غطاء اهتمام تلك المنظمات بقضايا عديدة مثل البيئة واللاجئين وحقوق الإنسان وغيرها من القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وهي القضايا التي تطلق عليها تلك المنظمات "القضايا الإنسانية" من خلال آليات ثلاث هي:**التقارير المغلوطة، جمع المعلومات، وتكوين رأي عام عالمي مناهض لدولة ما** حيث يتم ذلك بشكل ممنهج من خلال التركيز على دولة أو مجموعة من الدول بشكل دائم، بغض النظر عما تشهده هذه الدولة من إنجازات ملموسة بشأن حقوق الإنسان سواء بشكل مباشر أو ضمن مجالات التنمية المختلفة، كما أن تلك المنظمات تضع معايير عالمية وترى –من وجهة نظرها– أنه يتعين عليها أن تسود كافة أرجاء المعمورة متجاهلة الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والتاريخية التي تعد جزءًا لا يتجزأ من التركيبة السياسية لكل دولة من دول العالم، وبالتالي لا غرابة من

ظهور منظمة تسمى منظمة المواطن العالمي والتي تتخذ من أوكرانيا مقراً لها، الأمر الذي يؤكد وبما لا يدع مجالاً للشك أن هدف تلك المنظمات هو فرض معايير عالمية غير واقعية على جميع الدول على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

لقد ازدادت فاعلية المنظمات غير الحكومية بشكل كبير خاصة مع تنامي ظاهرة العولمة، حتى أصبحت تخاطب الفرد في المجتمع المدني الدولي دون حاجة إلى المرور بالدولة التي يوجد بها هذا الفرد، كما ازداد التأثير الذي تمارسه من خلال إشراكها في القرارات العامة لمنظمة الأمم المتحدة، حيث تتمتع أكثر من 420 منظمة غير حكومية بالصفة الاستشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولدى الوكالات المتخصصة(عصمان، 2014)

إن الكثير من المنظمات غير الحكومية يثار بشأنها الكثير من علامات الاستفهام التي تلقي بظلال الشك عما إذا كانت هذه المنظمات تستهدف بحق تشجيع احترام وحماية حقوق الإنسان أم هي أدوات تستخدمها جهات أجنبية لإثارة الفتن وتمزيق اللحمة الوطنية والتدخل في شؤون الدول الأخرى بغير حق، فهي قد تنتهج منهجاً سلبيا يؤثر على مصداقيتها وانحياز تقاريرها لخدمة أجندات وأغراض خفية، وانعدام مصداقية المعلومات الواردة فيها وعدم الرجوع للمصادر الوطنية المعتمدة للتأكد من مثل هذه المعلومات، يجعل من هذه التقارير وما تبثه من معلومات بمثابة مبرر للتدخل الدولي لاعتبارات إنسانية واهية.

وإذا كانت المنظمات غير الحكومية تبدو للوهلة الأولى أنها تدافع عن أهداف سامية وتسعى إلى نشر كونية حقوق الإنسان والكرامة البشرية لكل إنسان دون أي اعتبارات أخرى، فإنه ليس الحال بالنسبة إلى العديد من المنظمات التي تساير في مواقفها وتقاريرها توجهات دولها، أو دول كبرى، في السياسة الخارجية لهذه الدول إلى درجة جازَ فيها القول أن المنظمات غير الحكومية هي الانعكاس الآخر لسياسة دولة ما، على غرار منظمة العفو الدولية التي يعتبرها البعض امتداد لسياسات حكومية، نظراً للتقارب والتماهي في مواقفها حول الشأن الخارجي مع مواقف الديبلوماسية الأمريكية، وبعض الدول لا تتستر على هذا التوظيف السياسي للمنظمات غير الحكومية، حيث أعلن وزير الخارجية الأمريكية الأسبق "كولن باول" عام 2001 مع بداية الحرب على أفغانستان أن "المنظمات غير الحكومية هي قوة مضاعفة لنا وهي جزء هام من فريقنا المقاتل"(عصمان، 2014)، فمنظمة العفو الدولية ساندت وبقوة التدخل الأمريكي في أفغانستان، وانتقدت بشدة التدخل الفرنسي في مالي واعتبرته انتهاكاً لحقوق الإنسان رغم أن أسباب التدخل واحدة بالنسبة للطرفين: مكافحة الإرهاب وحماية المدنيين.

4 تكييف المفاهيم والتطورات الدولية وتوظيفها كذريعة للتدخل:

كانت ولا تزال التطورات الدولية بمفاهيمها ومصطلحاتها المُستحدثة تمثل بيئة عمل للكثير من القوى الكبرى التي تحاول دائماً توظيف وتكييف تلك التطورات والمفاهيم والمصطلحات بما يخدم مصالحها من خلال استخدام آليات ووسائل تحاول من خلالها الوصول إلى أغراضها المختلفة حتى لو تناقضت مع ما هو معلن.

4.1 توظيف مخاطر "الدول الفاشلة" كذريعة للتدخل:

تتجلّى زعزعة الاستقرار في دولة ما بصور ومشاهد ومظاهر متنوعة غالبًا ما تكون حميدة في الشكل إنّما ليس في المضمون، ويجب أن ينفذها مواطنون من الدولة المستهدفة، عبر التدرّج من التظاهر السلمي في بادئ الأمر، إلى المظاهرات والاعتصامات الصاخبة، ثمّ الى أعمال عنف تؤدّي إلى التمرّد والعصيان على هيبة الدولة، وصولًا إلى خلق فكرة "الدولة الفاشلة"، وهنا يبرز دور الإعلام طوال هذه المراحل، بالإشارة إلى أنّ هذه الدولة هي في الطريق نحو الفشل، وفي بعض الدول التي يتزعزع استقرارها بشكل كبير، يتحوّل النزاع إلى أعمال عسكرية ويصبح جزء معتبر من

الدولة غير خاضع لسلطتها، وهنا يتمّ استخدام مصطلح "الإقليم غير المحكوم"، كمبرر لاتهام الدولة بالفشل، أمّا في المرحلة الأخيرة فيتكوّن المولود الجديد المسمّى "الدولة الفاشلة" بصورة كاملة، ما يكفل تأمين الذرائع من قبل الجهات المستفيدة للتدخل في شؤون هذه الدولة (أديب، 2015).

يختلف حال فشل الدول بين دولة وأخرى وبين حالة وأخرى، إذ إنّ هناك دولًا ضعيفة إلى حد الفشل على شكل الصومال وأفغانستان، فيما هناك دولٌ أطلق عليها صفة الفشل وهي بعيدة منها كلّ البعد، وهذا ما يشير إلى وجود مخطّطات معدّة سلفًا لتحويلها إلى دول فاشلة، وذلك عبر استخدام وسائل مختلفة، لتأليب الرأي العام المحلي والدولي ضدّها، منها الضخ الإعلامي المركّز بمختلف آلياته وأساليبه.

بدأ الاهتمام بمفهوم الدولة الفاشلة من قبل أكاديميّي السياسة وصانعيها منذ بداية الثمانينيّات، إلّا أنّ الترويج السياسي له ظهر في أوائل التسعينيّات في خطاب مندوبة الولايات المتحدة الأميركية في الأمم المتحدة، في سياق حشد الجهود الدولية لمساعدة الصومال وإنقاذها، وتلى ذلك ترويج للمفهوم من خلال استخدام المصطلح على يد كلّ من جيرالد هيلز وستيفن راتنز[*]من خلال دراسة نُشرت لهما في العام 1993 في مجلة السياسة الخارجية Foreign Policy الصادرة في الولايات المتحدة الأميركية، ثمّ الدراسة التي أعدّها ويليام زارتمانعن[*]"الدولة المنهارة" في العام 1995، ولكن لم تحظ مخاطر الدول الفاشلة على السلم والأمن الدوليين بالاهتمام الكافي من قبل دول العالم، إلّا في بداية القرن الحالي، وبهذا، كانت أمريكا من أوائل الدول الغربية التي اهتمّت بهذا المصطلح أكاديميًا، ثم سياسيًا وأمنيًا وتنمويًا، ما كان له الأثر البالغ في بلورة المصطلح إلى الشكل الذي وصل إليه الآن، وكان هناك مسمّيات ومصطلحات مشابهة للدولة الفاشلة، وهي: شبيهة الدولة، الدولة المنهارة الدولة الهشّة، الدولة الرخوة، الدولة المائلة إلى الفشل، الدولة المعرّضة للخطر، الدولة المأزومة والدولة الضعيفة ما أدى إلى التداخل بين هذه المفاهيم التي تصف الظاهرة نفسها.

قدَّم عدد من الباحثين العديد من التفسيرات لمصطلح الدولة الفاشلة، نتيجة صعوبة ضبط مفاهيمه، فيما تبنّى تقرير مؤشّر الدول الفاشلة الصادر عن مجلة السياسة الخارجية ومؤسّسة صندوق السلام تعريفًا هو الأكثر استخداماً، إذ تضمّن سمات الدول الفاشلة ومؤشّراتها، وهو "فقدان الحكومة المركزية سيطرتها على إقليم أو أقاليم من أراضيها أو فقدان الدولة حقها السيادي في احتكار قوّتها بشكل شرعي، ما يعرّضها للاضطرابات وحركات العصيان المدني فتصبح الدولة عاجزة عن تقديم الخدمات المجتمعية".

وقد عالج بعض المفكّرين إشكاليات مصطلحي "الدول الفاشلة"و"الدول المارقة" وغيرها من المصطلحات أمثال الفيلسوف والمؤرخ الأميركي نعوم تشومسكي، أستاذ الفلسفة في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في الولايات المتحدة الأميركية، لناحية أنّ تعريفه غير متماسك، ويخدم سياسات دول تسعى إلى التدخل في شؤون دول أخرى، فالدول تفشل في معظم الأحيان من جرّاء أسباب خارجية وليست داخلية، وذلك عن طريق إذكاء الصراعات الأثنية أو الطائفية أو المذهبية أو غيرها، كما هو حاصل في الوقت الحاضر في منطقتنا العربية وبهذا يتمّ إضعاف أنظمة الحكم في هذه الدول لسلب إرادتها السيادية، ليسهل التدخل في شؤونها وفرض الشروط عبر الإكراه، وبالتالي إعلانها دولًا فاشلة، وهنا تكمن الاستنسابية الكبرى في تصنيف الدول الفاشلة إذ تختلف في كل حالة نقطة خرق أو أكثر، يتم النفاذ منها لوصف الدولة بالفشل، وهنا أيضًا تبرز الأهداف غير البريئة وتتوضّح (تشومسكي، 2007)

([*])هيلز جيرالد،أستاذ محاضر في السياسة العامة في جامعة ميشيغان. راتنر، ستيفن: أستاذ القانون الدولي في جامعة ميشيغان،تركزت بحوثه على التحديات التي تواجه الحكومات والمؤسّسات الدولية منذ الحرب الباردة.

([*])زارتمان، وليام: مؤسّس ورئيس مجلس الإدارة الحالي لمعهد السلم والأمن الدوليين

وضمن آلية تصنيف الدول الفاشلة وفق معايير محددة مسبقاً، أصدر صندوق السلام العالمي في العام 2005 بالتعاون مع مجلة السياسة الخارجية Foreign Policy، أوّل مؤشّر سنوي حول الدول الفاشلة، ضمَّ 76 دولة بينها 13 دولة عربية، وفي العام 2006، صدر المؤشّر الثاني ليضمّ 146 دولة، بينها 16 دولة عربية، وفي العام 2007 صدر المؤشّر الثالث ليشمل 177 دولة، من بينها 20 بلدًا عربيًا، أمّا الهدف المعلن من إصدار المؤشّرات، فهو إثارة النقاش حول تطوير الأفكار المساعدة للاستراتيجيات الهادفة إلى تحقيق السلام الدولي.

وبالنظر إلى الوضع في ليبيا حيث غياب حكومة موحدة وجهاز أمني واحد "جيش وشرطة" قادر على احتكار العنف إلى جانب انتشار حالة العنف المسلح، فقد صنفت ليبيا –بعد تعرضها للتدخل الدولي عام 2011–وفق التقرير السنوي عن الدول الفاشلة/ الهشة لعام 2016، الصادر عن صندوق السلام التابع للأمم المتحدة بالتعاون مع مجلة "فورين بوليسي" الأمريكية في قائمة الخمس دول الأكثر فشلاً مع السنغال واليمن وسوريا ومالي.

ويلاحظ استخدام "فورين بوليسي" مصطلح الدول الهشة بدلاً من "الدولة الفاشلة" في تقريرها منذ عام 2014 بعد أن كان يحمل اسم "الدول الفاشلة" منذ إصداره في عام 2005، كما يصنف التقرير 178 دولة في العالم من خلال تحليل عدد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويستند مؤشر الدول الهشة (الفاشلة) على اثني عشر مؤشر جميعها تؤثر على الحكومات وتضغط عليها لإيجاد تدابير، وتقاس المؤشرات من (0 – 10) نقاط حيث الصفر الأكثر استقراراً و(10) أقل استقراراً، في حين يمثل المجموع الكلي من (صفر إلى 120) نقطة حيث الصفر الأكثر استقراراً و(120) الأقل استقراراً، ويعتمد التقييم على اثني عشر مؤشر مقسم إلى:

أولاً: مؤشرات اجتماعية: الضغوط الديمغرافية وظلم المجموعات واللاجئين والنازحين، ورحلة الإنسان وهجرة الادمغة.

ثانياً: مؤشرات اقتصادية: التنمية الاقتصادية غير المتوازنة وتشمل الفقر والتدهور الاقتصادي.

ثالثاً: مؤشرات سياسية وعسكرية: شرعية الدولة وحقوق الإنسان وحكم القانون وفصائل النخب، وخدمات عامة وأجهزة الأمن، والتدخل الخارجي(القطراني، 2018).

جدول رقم (1) يبين تصنيف ليبيا في مؤشرات مركز السلام العالمي 2006_2016

السنة	الترتيب	الإجمالي	الضغوط الديمغرافية	اللاجئين والنازحين	ظلم المجموعات	رحلة الإنسان	التنمية الاقتصادية	الفقر والتدهور	شرعية الدولة	خدمات عامة	حقوق الإنسان	أجهزة الأمن	فصائل النخب	التدخل الخارجي
2016	25	96.4	5.1	8.0	8.3	6.5	5.8	8.0	9.5	7.2	9.3	9.6	9.4	9.7
2015	25	95.3	5.4	7.4	7.8	6.4	6.1	8.0	9.8	7.5	9.0	6.3	9.1	9.5
2014	41	87.8	5.7	5.7	7.5	5.5	6.4	6.1	8.5	7.4	8.7	9.2	8.1	9.0
2013	54	84.5	5.5	5.4	7.4	4.2	6.7	5.0	8.4	7.3	9.0	8.9	8.0	8.8

2012	50	84.9	5.8	5.1	7.0	3.9	7.0	5.5	8.1	7.6	9.0	9.0	8.0	9.0
2011	111	68.7	5.5	4.6	6.0	3.9	6.9	4.6	7.3	4.3	8.3	5.9	7.0	4.4
2010	111	69.1	5.7	4.3	5.8	4.2	6.9	5.3	7.3	4.2	8.3	5.2	7.1	4.8
2009	112	69.4	5.9	4.2	5.8	4.0	7.1	5.5	7.1	4.2	8.1	5.4	7.1	5.0
2008	111	70.0	6.2	4.0	5.6	4.0	7.3	5.3	7.4	4.5	8.1	5.6	7.0	5.0
2007	114	69.3	6.2	2.6	5.6	4.0	7.3	5.3	7.4	4.5	8.1	5.3	8.0	5.0
2006	95	68.5	6.0	2.1	5.5	4.0	7.3	5.1	7.5	4.5	8.1	5.5	7.9	5.0

الجدول على الربط الالكتروني: http://www.fundforpeac.org

يعتمد ترتيب الدول في مؤشرات التصنيف على ما تحققه الدولة من ناتج إجمالي المؤشرات البالغ 120 نقطة موزعة على 12، ويعني الاقتراب من 120 الاقتراب من الترتيب الأكثر فشلاً وهشاشة، بينما كلما أبتعد الإجمالي من 120 واقترب من الصفر كلما اتجهت إلى الاستقرار، مثلاً ترتيب ليبيا عام 2007 كان 114 من بين 177 دولة خضعت للدراسة والتصنيف، يعني أن إجمالي المؤشرات ابتعد عن 120 عندما بلغت قيمة إجمالي مؤشرات التصنيف 69.3، وهو أفضل قيمة حصلت عليها ليبيا بين عامي 2006_2016، في حين كان أسوء ترتيب في عام 2016 إذ بلغ إجمالي المؤشرات 96.4 نقطة من 120 نقطة وجاء ترتيبها 25 من بين 177دولة خضعت للدراسة وهذا يعني أن مستوى الترتيب تغيّر بنسبة 22% إلى الأسوء، لتكون ليبيا بين أكثر دول العالم تدهوراً ذات التصنيف "الحرج" وفي مستوى "الإنذار" بواقع 96.4 نقطة، نتيجة لوجود الأزمات السياسية والاقتصادية، إلى جانب استمرار الصراع المسلح وقضايا أخرى.

أنّ التقارير والمؤشرات والتصنيفات العالمية في أكثر من مجال تؤكد حقيقة تراجع ليبيا وتردي الأوضاع العامة فيها وبلوغها مستويات جد مقلقة، فإذا رصدنا نتائج ليبيا في المؤشرات الدولية خلال السنوات الستة الأخيرة (2011_2016) وقارناها بالسنوات السابقة (2007_2010) لوجدنا أن هذه المعدلات الأسوأ في كافة المؤشرات حيث احتلت ليبيا فيما يخص **مؤشر السلام العالمي** المركز 58 لسنة 2007،و 61 لسنة 2008، و 46 لسنة 2009، و 56 لسنة 2010 ، و143 لسنة 2011، و 152 لسنة 2012، و 145 لسنة 2013، و 138 لسنة 2014، و 151 لسنة 2015، و 154 لسنة 2016.

والملاحظ هنا هو أنه باحتلال ليبيا للمركز 154 في سنة 2016 من أصل 162دولة، تراجعت ليبيا بـ 96 نقطة عن تصنيف سنة 2007 الذي احتلت فيه المركز 58 ويعتبر هذا أكبر انخفاض شهده تاريخ مؤشر السلام العالمي(القطراني، 2018).

لقد ظهر مؤخراً مبدأ "مسؤولية الحماية"، الذي يتيح التدخل في الحالات التي تكون فيها الدولة الفاشلة غير قادرة على تجنيب شعبها المعاناة إلى حدّ كبير، وكونه لا يوجد تحديد للدولة الفاشلة معترف به دوليًا، أتاح هذا الوضع للدول القوية تكييف مفهوم الدول الفاشلة وتطبيق مسؤولية الحماية بحسب مصالحها، إذ إنّ المنظمات الدولية كالأمم المتحدة، يمكن أن تعتبر مسؤولية الحماية بمثابة ردّ ضروري على المجازر والتطهير العرقي وأعمال العنف الأخرى التي قد تكون متّصلة بالدولة الفاشلة.

ونظراً لإنّ دولاً قويّة وجهات فاعلة في العالم، تستخدم القوّة والهيمنة الإعلامية للتدخّل في شؤون الدول الأخرى بهدف تحقيق مصالح سياسية واقتصادية على وجه الخصوص، عبر مجهودات مختلفة، منها اتّهام الدول بالفشل فعلى المجتمع الدولي التوصّل إلى تعريف قانوني واضح ومتّفق عليه للدولة المسمّاة فاشلة، ووضع معايير موضوعية لتصنيف الدول الفاشلة بعيداً عن مصالح الدول الفاعلة ومخططاتها، وذلك لتحديد الظروف والشروط التي تستوجب من هذا المجتمع التدخل في شؤون هذه الدولة، بهدف إعادتها من جديد إلى وضعها الطبيعي.

4.2 الفوضى الخلاقة: تفكيك وإعادة تركيب

لقد بدأت الدراسات الحديثة حول الفوضى في حقبة الستينات من القرن العشرين، عندما ازداد العلماء ادراكاً بحقيقة أنه يمكن "نمذجة" النظم بواسطة معادلات رياضية بسيطة جداً، وأن الاختلافات الدقيقة في المدخلات يمكن أن تؤدي إلى فروق شاسعة في المخرجات، وهذه ظاهرة عرفت بظاهرة "الاعتماد الحساس على الظروف والأحوال الأولية"وفي المناخ تترجم هذه الظاهرة إلى ما سمي مجازاً "بتأثير الفراشة"، إشارة الى أن الفراشة التي تحوم في الهواء في بكين اليوم، يمكنها أن تحول نظم العواصف في نيويورك في الشهر التالي، وكان (ادوارد لورنز) العالم في مجال الأرصاد الجوية، هو من أوائل المكتشفين لنظرية الفوضى عام 1960(المنياوي، 2012).

ولعل أبسط تعريف للفوضى الخلاقة هو أنها حالة سياسية أو إنسانية يتوقع أن تكون مريحة بعد مرحلة فوضى متعمدة الأحداث، فهي إحداث متعمد لفوضى بقصد الوصول إلى موقف أو واقع سياسي يرنو إليه الطرف الذي أحدث الفوضى، وهذا التعريف يتوافق مع رؤية كونداليزا رايس لمفهوم الفوضى الخلاقة وهو يعني التخلي عن مفاهيم الأمن والاستقرار حتى ولو أدى ذلك إلى إسقاط العديد من الأنظمة الحليفة والموالية للولايات المتحدة وتحت دعوى الإصلاح والديمقراطية.

وهناك من يفسر مصطلح الفوضى الخلاقة التي شكلت إحدى أهم وأبرز منجزات الفكر الاستراتيجي الأمريكي إنما تعني في حقيقتها السعي الإستباقي نحو تفكيك وإعادة تركيب كل المواقع والجغرافيات المفترض أنها تشكل مصادر تهديد لأمن ومصالح أميركا في العالم، وهناك من يرى أن الفوضى الخلاقة تعني بمضمونها بأنها فعل تغييري أو هي ثورات تغييرية، وليست خطة لصناعة الفوضى وترك الأمور لتفاعلاتها لإثارة الاضطراب أو حتى الاقتتال الأهلي الداخلي لمجرد انهاك المجتمعات وتركها تأكل ذاتها وإنما يتعدى الأمر ذلك، لأن هذا العنف ربما يتوجه نحو الخارج من جديد ليهدد أمن ومصالح الولايات المتحدة ولو بعد حين، أي أن هذه الفوضى يجب أن تخضع لتحكم(رميح، 2014).

ويبدو من هذا المفهوم أن الفوضى الخلاقة، أقرب إلى مفهوم الإدارة بالأزمات في المجال الاستراتيجي مع اختلاف الآليات والوسائل، والإدارة بالأزمات هي علم وفن صناعة الأزمة وافتعالها وإدارتها بنجاح لغرض مصالح محددة

ويترتب على هذا النوع من الأزمات تفكيك للمنظومة المعنية أو المستهدفة مما يسهل الولوج إلى مكوناته الأساسية الأمر الذي يؤدى إلى انهيار كلي للنظام، وإعادة تشكله بطريقة تعكس تلك المصالح.

وتشبه الفوضى الخلاقة حالة العلاج النفسي إذ يذهب (مارتن كروزرز) – وهو مؤسس مذهب جديد في علم العلاج النفسي – أن الفوضى إحدى العوامل المهمة في التدريب والعلاج النفسي، فعند الوصول بالنفس إلى حافة الفوضى يفقد الإنسان جميع ضوابطه وقوانينه، وعندها من الممكن أن تحدث المعجزات،فيصبح قادراً على خلق هوية جديدة بقيم مبتكرة ومفاهيم حديثة، تساعده على تطوير البيئة المحيطة به.

4.2.1 "الربيع العربي" نموذج للفوضى الخلاقة والتدخل الخفي:

في ظل ما تشهده المنطقة العربية من حراك وتحولات في المشهد والواقع العربي، تساؤلات عدة تطرح نفسها حول "ربيع" التغيير العربي وما إذا كان مقدمة للفوضى الخلاقة التي تبنتها الإدارة الأمريكية أو أنه صنيعة مواقع التواصل الاجتماعي ضمن سياق مخططات أمريكية تهدف إلى إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية للمنطقة أو أنه كان مجرد رد فعل منطقي لشعوب عاشت حالة من الاحتقان والتهميش لعدة عقود من الزمن.

يتفق الكثير أن القوى الاستعمارية تستغل تناقضات المجتمعات الذاتية والبينية وتوظِّفها من أجل إنهاك المجتمعات وتركيع أنظمتها، فهي كما تستغل وتوظف الخلافات الحدودية، تستغل أيضاً التباينات الطبقية والمذهبية في المجتمع وتُفاقِمها إلى أن تصبح انشقاقات سياسية ذات آلية مدمرة تتيح للقوى الاستعمارية فرصة التدخل المباشر وتوجيه حركة الصراع بينها بما يخدم مصالحها الخاصة في النهاية.

لقد طورت الولايات المتحدة الأمريكية هذا النهج، وصاغته في نظرية تعامل استراتيجي يعفيها من اللجوء إلى العمل العسكري المباشر إلا مضطّرة، فكانت نظرية الفوضى الخلاقة التي تستهدف استحداث حالة فوضى في مواقع الصراع بين أطراف محلية، تتيح للولايات المتحدة الأمريكية ركوب موجة الفوضى هذه وتوجيهها لمصلحتها وبالفعل لقد اتّسقت الأهداف العليا لأمركة العالم مع إرهاصات الثورات العربية على أساس أنه إذا كانت البنى الإقليمية غير مهيأة للقيام بالوظيفة المطلوبة أمريكياً، يصبح إخراجها من دائرة الفعل بتدميرها وإدخال مقدراتها في عملية نزف مفتوحة بما يترتب على بث "الفوضى" كخيار بديل من الاستقرار الذي لا يتسق وديناميات الخطط المرسومة للجغرافيا السياسية العالمية.

خلال إدارة جورج بوش الابن توسعت الولايات المتحدة في استخدام النظريات الفوضوية في إطار الحرب الاستباقية وتفعيل نظرية الدومينو وصولاً إلى نظرية الفوضى الخلاقة كحل أخير مع هذه المنطقة، وتتكون عناصر هذه النظرية من:

- تفكيك النظام الإقليمي العربي من خلال سياسة المحاور، مع أمريكا أو ضدها.
- وضع النظم في حالة قلق مستمر وتهديدها بالتغيير.
- إعادة صوغ النظم بحيث تقوم أمريكا بدور الهدم "الفوضى" ثم تتركها لصراعاتها الداخلية حتى تصبح الحاجة إلى التدخل والضبط الأمريكي ضروري(كعسيس، 2014)

إن مشروع الشرق الأوسط الكبير المقترح في عام 2004 والهادف ظاهرياً إلى تحقيق إصلاحات في الوطن العربي هو في حقيقته وسيلة لتفتيت المنطقة وفق نظرية الفوضى الخلاقة، هذا المشروع الذي تعثر تنفيذه بسبب نتائج الحرب على العراق وأفغانستان، هو نفسه الذي طرح في صيغة قد تبدو مختلفة في عام 2006 تحت عنوان الشرق الأوسط الجديد، وما يحدث اليوم في المنطقة العربية ليس ببعيد عن مضامينه، فالتطبيق العملي لخطة الشرق الأوسط الكبير باعتباره وصفة علاجية لبلدان المنطقة وأداة لتنفيذ سيناريو الفوضى الخلاقة، هو كذلك الصيغة الاستعمارية الجديدة التي ستُكمل عملية التفتيت التي بدأها الاستعمار القديم في مطلع القرن العشرين، فزيادة على العمل العسكري المباشر أو بالوكالة،

شكلت الفوضى الخلاقة أحد أعمدة التدخل الخفي لرسم الخريطة الجديدة، فبعد غزو أفغانستان عام 2001 والعراق عام 2003، وبحساب الربح والخسارة كانت التكلفة المادية والبشرية وحتى الأخلاقية باهظة، وهكذا انتقلت إدارة بوش نفسها التي خاضت حربين إلى استكمال مشروع التفتيت لكن على أدوات مختلفة تحت شعار الإصلاح والديمقراطية وحقوق الإنسان وأعلنته كونداليزا رايس في عام 2006 عقب حرب تموز عن مشروع شرق أوسط جديد لم يكن سوى خطوة أخرى في سلسلة المخططات لتفتيت المنطقة(كعسيس، 2014).

لقد استندت هذه الرؤية إلى التراث الاستشراقي لـ "برنار لويس" هذا التراث الذي لا يستطيع أن يرى الوطن العربي إلا بكونه تجمعاً لأقليات دينية وعرقية، ومن هنا استُخدِم شعار الديمقراطية للتدخل والغزو واستُخدِمت الطائفية والمذهبية بامتياز لتفتيت الدول العربية ونشر الفوضى فيها، فيتحول التنوع إلى كارثة وتصبح الديمقراطية هي مُنتَج "التدمير الخلاق" هذا الاتجاه التدميري يؤكده "مايكل ليدن" أحد أعلام المحافظين الجدد بقوله "إن التدمير هو وصفتنا المركزية، وإن الوقت قد حان لكي يتم تصدير الثورة الاجتماعية من أجل صوغ شرق أوسط جديد عبر تغيير ليس النظم فقط بل الجغرافيا السياسية.

لقد وصلت الفوضى الخلاقة إلى كل الأطراف وبدأت تؤتي ثمارها، تدل عليها كل الأحداث والتفاعلات والشواهد التي تعيشها المنطقة العربية، تحت مسميات ثورات وانتفاضات أو حراكاً، فالعراق هو النموذج الأعلى للفوضى حكم طائفي ومحاصصة سياسية ستنتهي إلى فيدرالية، تقسيم السودان، إنهاك اليمن ودول الخليج العربي، مصر تحولت إلى ساحة صراع بين الليبراليين والإسلاميين وبين الإسلام والأقباط، حرب ومحاولات تقسيم في سوريا أما ليبيا فقد تحولت إلى دولة الميلشيا المسلحة... بذلك يمكن القول إن أيديولوجيا الفوضى الخلاقة لا تنحصر في إشاعة الفوضى في حد ذاتها بل كونها ايضاً وسيلة وأداة تتمكن الولايات المتحدة عبرها من خلق مسوغات على الأرض تفتح لها سبل التدخل وإملاء تصوراتها وتحقيق مصالحها.

4.2.2 الثورات الملونة –توظيف ساحة المدينة–: التحول الديمقراطي وتكتيكات إسقاط النظم:

يُقسِّم ناتانشارانسكي في كتابة "قضية الديمقراطية" دول العالم إلى ما يطلق عليها مجتمعات حرة ومجتمعات الخوف، ويقترح للتفريق بينها اجتياز اختبار "ساحة المدينة"، فالبلد الذي يسمح لأي مواطن بالتعبير عن آرائه دون خوف في ساحة المدينة، فهو المجتمع الحر، والبلد الذي لا يسمح بذلك هو مجتمع الخوف.

مجتمعات الخوف التي يتحدث عنها شارانسكي تشمل كل الدول العربية وإيران وباكستان وكوريا الشمالية، ويقرر شارانسكي أن التدخل لنشر الديمقراطية والحرية في مجتمعات الخوف هذه ليس مجرد ضرورة أخلاقية تفرضها مبادئ إنسانية، ولكنه أمر ضروري لحماية أمن المجتمعات الحرة من خطر المشاكل التي ستصدِّرها لها مجتمعات الخوف، وعلى رأسها الإرهاب(المنياوي، 2012)

وضمن هذا الإطار ابتكر المفكر السياسي الأمريكي "جين شارب"[*] مفهوم حروب اللاعنف أو "الثورات الملونة" تحدث عنها في مجموعة كتب ونشرات، كان أبرزها كتاب "من الديكتاتورية إلى الديمقراطية" الذي تُرجِم إلى أهم 30 لغة عالمية، وتعتمد هذه الحروب على تكتيكات إسقاط النظم عن طريق دراسة نقاط ضعفها وتفكيكها من الداخل من خلال دعم تيار المعارضة، ووصل الأمر أن تأسست منظمة لتدريب المعارضين على أدوات مبتكرة للمعارضة تحمل عنوان "صناعة المعارضة" (الزين، 2013)

(*) يعد أباً للحراك السلمي للشعوب. و"جين" هذا يدرس العلوم السياسية في جامعة "ماساتشوستس" في "دارتموث" الأمريكية منذ 1972 وقد أنشأ في سنة 1983 معهدا سماه "ألبرت أينشتاين"، يقوم بدراسات لنفس الغرض الخبيث في إثارة الشعوب وتحريك الشباب للقيام بالثورات.

وتقوم الثورات الملونة على حشد قوى المعارضة تحت شعار الإصلاح والديمقراطية ورفض الديكتاتورية والقمع وتوجيه المتظاهرين لاحتلال الساحات والميادين العامة، وقد تم وضع 198 تكتيكاً وخطوة في إطار هذه الحرب اللاعنفية تبدأ من تأمين الكادر الكافي لبدأ المعركة، والتخطيط السياسي لمسار المعركة، واستدراج النظام إلى معركة الشرعية لإبراز ديكتاتوريته و وحشيته، واعتماد مبدأ الهجوم والعصيان المدني والشعبي والتحرش بالأمن والشرطة ومحاصرة واحتلال المقرات الرسمية والتواجد عبر المخيمات في الأماكن والميادين العامة، وإضفاء الأحداث الدرامية والرمزية على الواقع العام، وتجهيز المواد والأفلام المصورة والمفبركة وإرسالها إلى القنوات الإعلامية الدولية، بالتزامن مع قصف معلوماتي وسياسي دولي من الخارج، ووعيد متزامن من منظمات الأمم المتحدة وجمعيات حقوق الإنسان الدولية التي تعمل بأجندة غربية، كمنظمات "هيومنرايتس، و"العفو الدولية" و"أطباء بلا حدود"(الزين، 2013)

إلا ان الرابط الأقوى الذي يجمع الثورات الملونة يبقى شعار "قبضة اليد"(*)وهو رمز اتخذته بدايةً حركة "أوتبور" المعارضة في صربيا والتي أطاحت بالرئيس الصربي سلوبودان ميلوسوفيتش عام 2000، وبعد نجاح تلك الحركة في مهمتها بدعم امريكي وتمويل من الملياردير الصهيوني جورج سورس تم تطويرها إلى مركز لدراسات اللاعنف وتم تسميتها "كانفاس" CANVAS من هنا بدأ هذا المعهد بتدريب النشطاء وتعميم التجربة الصربية على دول أخرى، أملاً بتصدير الثورة، ومنها جورجيا، واوكرانيا وروسيا وفنزويلا.

واليوم يتم تطبيق هذا التكنيك لغزو الدول المستهدفة عن طريق قوة شعوبها ضد أنظمة وأعمدة الدولة دون الاضطرار إلى التدخل الأجنبي المباشر، فالمطالبة بإسقاط الشرطة وأمن الدولة والقضاء ومؤسسات الدولة بوابة لتطبيق نظرية الفوضى الخلاقة والقضاء على وجود مؤسسات سيادية في الدول المستهدفة، وتعمل منظمة "كانفاس" اليوم مع شبكات في أكثر من 50 بلداً آخر، وهي متورطة في العمل على تغيير أنظمة عدة دول كما أنها تسعى لتطويق روسيا والصين.

فالكفاح اللاعنفي أو السلمية –في هذا الإطار–ليس في حقيقة الأمر سوى كلمة حق يراد بها باطل، وهي تطبيق عملي لنظرية "الفوضى الخلاقة" من خلال صدم الشعوب بأنظمتها وتدمير مؤسسات الدول وإضعافها ما يمكن الغرب من التلاعب بمقدراتها والتحكم بها للسيطرة على ثرواتها.

الاستنتاجات والتوصيات:

1-الاستنتاجات:

- أن التوظيف السياسي آلية غير محايدة في حقل العلاقات الدولية تستخدمها القوى الكبرى لتغليف مصالحها بغلاف أخلاقي من خلال استغلال القضايا الإنسانية لتحقيق مصالحها.
- كلما كانت هناك أهداف ومصالح استراتيجية للدول الكبرى تجاه قضية ما،تولدت لدى هذه القوى دوافع التدخل.
- استطاعت الدول الكبرى،وخدمة لمصالحها، من تكييف الأوضاع في كثير من دول العالم، لا سيما المنطقة العربية والتلاعب بها لخلق حالة من الفوضى والصراعات السياسية والحزبية والفئوية، ومن ثم توظيف هذه الحالة للتدخل في شؤون هذه الدول، التي دخلت في طريق انهيار الدولة وتفككها بعد أن فقدت هيبتها وسيطرتها وسيادتها.
- التدخل الإنساني والتوظيف السياسي وجهان لعملة واحدة عندما يتم توظيف التدخل الإنساني لتحقيق أهداف ومصالح الدول المتدخلة السياسية والاقتصادية والأمنية، بعيداً عن كل ما هو إنساني.

(*) شعار "كانفاس" هو شعار "قبضة اليد" الذي يعني أن "القوة في يد الشعب" أي أن يحكم الشعب نفسه بنفسه دون سلطات قيادية مدنية أو عسكرية، بحيث يكون القرار الأول والأخير في يده، وهذا مستوحى من مقاومة غاندي والمسلمين السلمية في الهند ضد قوات الاحتلال البريطاني، مع الفارق أن مقاومة غاندي كانت ضد الاحتلال البريطاني وليست ضد دولة الهند نفسها.

– سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة تشكيل البيئة الدولية الجديدة وفقاً لأهدافها ومصالحها الكونية من خلال توظيف وتطويع منظمة الأمم المتحدة كأداة لإضفاء الشرعية على سياساتها الدولية ولا سيما بعد أن أصبح لها الثقل الأكبر في مجلس الأمن، والعمل على تقويض كافة المؤسسات الدولية والإقليمية التي تشكل عقبة في طريق الطموح الأمريكي، مع إفساح المجال أمام تجمعات وتحالفات جديدة تمثل الهيمنة الأمريكية.

التوصيات:

– إن المبدأ الراسخ في العلاقات الدولية هو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول،والسبيل الوحيد لرد التدخل هو في نشر وتعميم ثقافة السلام،وتعزيز واحترام الحريات والحقوق الأساسية للإنسان وترسيخ قواعد القانون الدولي،واحترم سيادة الدول،والعمل على دعم الشعوب الفقيرة وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً من خلال تفعيل دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هيئة الأمم المتحدة التي تستجيب لدعوات "الإغاثة الصارخة" بينما تستثني "الاستغاثة الصامتة" المتمثلة في الموت البطيء للكثير من البشر بسبب الفقر وسوء التغذية وانتشار الإمراض المختلفة.

– عدم تجاوز القواعد القانونية الناظمة لاستخدام القوة في العلاقات الدولية، والانطلاق من قواعد القانون الدولي ومبادئه الراسخة عندما يتعلق الأمر بالتدخل في شؤون الدول الأخرى.

– أصبح من الضروري جداً قيام المجموعة الدولية بعمل جاد وسريع لإصلاح شامل وجذري في هيكلية الأمم المتحدة لكي تؤدي دورها الذي حدده الميثاق، في نظام دولي يشهد أحادية قطبية تقلل من إمكانية الاحتكام إلى قواعد وأسس القانون الدولي والشرعية الدولية، لبلورة نظام دولي جديد للأمن الجماعي.

المراجع:

- أديب، عماد الدين، (2015). *مخاطر الدولة الفاشلة*، تاريخ الاسترداد 11 أيلول، 2018، من الوطن https://www.elwatannews.com/news/details/792883

- بريجينسكي، زيغنو، (2004). *الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم*، ترجمة عمر الأيوبي، بيروت دار الكتاب العربي، ص126.

- تشومسكي، نعوم، (2007). *الدول الفاشلة*، ترجمة سامي الكعكي، بيروت، دار الكتاب العربي، ص160.

- حسان، حسام حسن، (2004). *التدخل الإنساني في القانون الدولي المعاصر*، القاهرة، دار النهضة العربية ص73–65.

- خولي، معمر فيصل، (2011). *الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني*، دار العربي للتوزيع والنشر، ص14–15.

- رميح، طلعت، (2014). *سياسة الفوضى الخلاقة الامريكية: الأصول الفكرية والأبعاد الدولية والإقليمية* تاريخ الاسترداد 8 أيلول، 2018، من شبكة ضياء: https://diae.net/14063/

- الزين، حسن محمد، (2013). *الربيع العربي أخر عمليات الشرق الأوسط الكبير*، بيروت، دار القلم الجديد ص253.

- الشاهين، شاهين علي، (2004). التدخل الدولي من أجل الإنسانية واشكالاته، *مجلة الحقوق*، العدد4، 2004، ص 262.
- العزاوي، أنس أكرم، (2008). *التدخل الدولي الإنساني بين ميثاق الأمم المتحدة والتطبيق العملي*، الجنان للنشر، ص90.
- عصمان، محمد، (2014). *دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان*. تاريخ الاسترداد 10 أيلول، 2018، من نقطة قانونية: http://www.pointjuridique.com/
- علي، ياسين بن، (2017). *مفهوم التوظيف السياسي*، تاريخ الاسترداد 8 أيلول، 2018، من جريدة التحرير http://www.azeytouna.net
- كعسيس، خليدة، (2014). الربيع العربي بين الثورة والفوضى، *المستقبل العربي*، العدد241، 2014، ص 229-231.
- المرعشي، فيصل براء، (2016). *التدخل الدولي الإنساني*. تاريخ الاسترداد 7 أيلول، 2018، من الموسوعة السياسية: https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A
- مقلد، اسماعيل صبري، (2004). *العلاقات السياسة الدولية: النظرية والواقع*. اسيوط: كلية التجارة ص215.
- مقلد، اسماعيل صبري، (2004). *العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع*، اسيوط: كلية التجارة ص155.
- مقلد، اسماعيل صبري، (1986). *نظريات السياسة الدولية*، الكويت: جامعة الكويت، ص133.
- المنياوي، رمزي، (2012). *الفوضى الخلاقة: السيناريو الأمريكي لتفتيت الشرق الأوسط*، دمشق، دار الكتاب العربي، ص10-47.
- نافعة، حسن، (1995). *الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ عام 1945* الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، ص407.
- الهنداوي، حسام أحمد محمد، (1997). *التدخل الدولي الإنساني، دراسة فقهية وتطبيقية في ضوء قواعد القانون الدولي*. القاهرة، دار النهضة العربية، ص 43-48.